

بلاغ

على إثر ما يروج في وسائل الإعلام حول المفاوضات بين وزارة التربية والنقابة العامة للتعليم الأساسي تقدّم الوزارة التوضيحات التالية إلى الرأي العام التربوي والوطني :

- عند تنفيذ بنود اتفاقية ماي 2013 الممضاة بين الطرفين، برزت العديد من النقاط استوجبت الدخول في حوار متجدّد أنتج اتفاقية نوفمبر 2013 التي هي بصدد التفعيل، إلا أن نقابة التعليم الابتدائي قدّمت مطالب جديدة.

- إن الوزارة تتفهم مطالب السادة المربين وتعتبرها مشروعة لذا انطلقت مجدّدا في جلسات تفاوض أخرى توجت بجلسة مطوّلة يوم السبت 10 ماي 2014 دامت قرابة الخمس ساعات بإشراف السيد وزير التربية وبحضور ثلاثة من الامناء العاميين المساعدين للاتحاد العام التونسي للشغل.

- قدّمت الوزارة إجابات على النقاط المثارة آخذة بعين الاعتبار الاكراهات التي فرضها الوضع الاقتصادي الصعب على الوطن.

- اعتبر الطرف النقابي، أن ما اقترحه الوزارة دون المأمول وثبّت قرار الدخول في إضراب بيومين (14 و 15 ماي 2014) إضافة إلى الإضراب المسجّل في 24 أبريل 2014.

- تذكّر وزارة التربية أن الإضراب حق يضمنه الدستور والقانون، لكنها ترفض أي تهجّم مهما كان مآته سواء على المربّين أو على الإدارة.

- تدعو الوزارة الى تغليب لغة الحوار الذي انتهجته عبر جلسات التفاوض لإيجاد الحلول الواقعية الكفيلة بتحقيق مطالب المربين.

- تهيب الوزارة بكافة المربين، حماية المرفق التربوي وتأمين حق أبنائنا التلاميذ في تنويع السنة الدراسيّة في أحسن الظروف.

